S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25447
22 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم طيه رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إليكم من رئيس جمهورية كرواتيا.

وأكون ممتنا لو تكرمتم باتخاذ ما يلزم نحو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور ماريو بوبليو
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من رئيس جمهورية كرواتيا

ينظر بلدي بإكبار عظيم لجهودكم المتفانية التي لا تكلّ لإحلال السلم في ربوع كرواتيا ومنطقة يوغوسلافيا السابقة. فالأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في المبادرات الجارية لتهيئة جو من الاستقرار والأمن في المنطقة. وإني إذ أعرب عن تقديري لكل التدابير التي تقومون بها حاليا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد بعض النقاط الرئيسية في اقتراح كرواتيا لتسهيل وتحسين أداء قوة الأمم المتحدة للحماية في المستقبل.

ترحب كرواتيا بنظر الأمم المتحدة جدّيا في إعطاء ولاية قوية وفعّالة لقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية كرواتيا. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخا بأن تنفيذ الولاية الجديدة لقوة الحماية ينبغي أن يتفق والحل السياسي الذي يتم تحديده تحت رعاية مجلس الأمن. وينبغي أن يؤمّن هذا الحل السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية كرواتيا، بما في ذلك، فرض سلطة الحكومة الكرواتية على كل أراضي الجمهورية، وكذلك أقصى حد من الاحترام لحقوق الانسان وحقوق الأقليات في كرواتيا.

ونحن ندعو إلى تحديد الالتزامات التي يتعين على الحكومة الكرواتية والسلطات المحلية الصربية أن تفي بها في كل مرحلة من مراحل عملية السلم، إضافة إلى كفالة التنفيذ التام لخطة فانس. وفي رأينا أن عملية السلم الجارية على الأراضي الكرواتية ينبغي أن يُعاد تعريفها بغية استخدام آليات محددة لتنفيذ خطة فانس بصورة نشطة، بما في ذلك الإطار الزمني لتنفيذها تدريجيا. فليس بغير التنفيذ الفعّال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة يمكننا التوصل إلى حل عادل ودائم للأزمة الراهنة في أقصر فترة زمنية ممكنة.

إن عملية قوة الأمم المتحدة للحماية تحدث في اللحظة الراهنة في أراضي دولتين ذواتي سيادة عضوين في الأمم المتحدة، هما كرواتيا والبوسنة والهرسك، وعلى أراضي جمهورية مقدونيا. وعلى ذلك فليس "ليوغوسلافيا" أي اختصاص، لا بالمعنى القانوني ولا بالمعنى السياسي، فيما يتعلق بالأعمال الجارية لقوة الأمم المتحدة للحماية. فهذه ليست حرباً أهلية وإنما هي صراع مسلح دولي تسبب فيه العدوان الصربي على كرواتيا والبوسنة والهرسك. وهذا هو لُب الأزمة. وعلى ذلك فإن تحديد طابع ولاية السلم والاتفاق الرسمي المتعلق بوضع قوات الأمم المتحدة، يتعين أن يتم التوصل إليه فيما بين الحكومات المعنية والأمم المتحدة. وتأسيساً على ذلك فإن الاتفاق المتعلق بمستقبل ولاية ووضع قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا يجب أن يُعقد بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية كرواتيا.

وتود كرواتيا تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لمدة ستة أشهر إضافية، تأسيساً على المفهوم الافتراضي للتنفيذ التدريجي لخطة فانس واستناداً إلى الحل السياسي الذي يحترم بطبيعة الحال سيادة كرواتيا وكذلك حقوق الأقليات على أراضيها بهدف تهيئة جو من الاستقرار والأمن الداخلي والإقليمي.

ويجب أن تنتهج قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا نهجا موازياً في روحه وتنفيذه للتدابير التي يرى المجتمع الدولي نفسه على استعداد للاضطلاع بها في البوسنة والهرسك. ذلك أن نجاح تنفيذ خطة السلم في كرواتيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالنتائج الإيجابية لتدابير السلم في كرواتيا. لذا تدعو كرواتيا إلى التحلّي، في التوصل إلى حل سلمي يقوم على قرارات مجلس الأمن الرئيسية وخطط السلم التي جرى وضعها تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، بروح التصميم والعزم ذاته. إن فشل جهود السلم في كرواتيا سوف يُضعف فُرص عكس اتجاه العدوان الصربي في البوسنة والهرسك وإنهاء الدمار المادي ومعاناة المدنيين التي لا تُحتمل. ونحن باقين على تصميمنا بأ، تقوم عملية قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا على المبادئ الأساسية التالية: (أ) البدء فورا في عملية إحلال السلطة المدنية الكرواتية فيما يُسمّى بمناطق التدابير الملحة أو المناطق "القرمزية"؛ (ب) تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح فوراً وبشكل كامل وإقامة قوات شرطة محلية وفقاً للمبادئ العامة لخطة فانس؛ (ج) التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٧٠٩ (١٩٩٢) الذي يفرض رقابة قوية من جانب قوة الأمم المتحدة للحماية على المناطق الحدودية التي تتطابق فيها حدود المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة مع حدود جمهورية كرواتيا المعترف بها دوليا؛ فبدون الرقابة الفعالة على هذه الحدود سيستمر عدوان القوات الصربية في المستقبل؛ (د) العودة الطوعية غير المشروطة لجميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

وترى كرواتيا أن إحدى الخطوات الأولى في عملية إعادة الدمج التي ستكون جزءا من الولاية الجديدة لقوة الأمم المتحدة للحماية، ينبغي أن تتمثل في تعزيز تدابير بناء الثقة الرامية إلى تقليل الريبة وانعدام الثقة والتوترات بين أفراد شعب المنطقة. ومن المهم تطبيع الحياة والظروف المعيشية في جميع أراضي كرواتيا في أقرب فرصة ممكنة. لذا ينبغي أن تكون إحدى المهام الرئيسية لقوة الأمم المتحدة للحماية هي إعادة فتح كُبريات الطرق والسكك الحديدية والقنوات الاصطناعية وخطوط الارسال الكهربائي وخطوط الأنابيب في جميع أنحاء المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ومن الضروري إنشاء حركة المرور الطبيعية في الخط الحديدي الذي يربط بين زغرب وكنين وسبليت. وخلال إعادة فتح الطرق، يجب إعطاء الأولوية للطريق الرئيسي الذي يصل بين زغرب وسلافونسكي برود وزوبانيا، وكذلك طُرق كارلوفاتشي - بلتفيشي - أوبرافاتشي - سابينيك ، وبليتفيتشي - غراساتشي - كنين - سبيلت؛ وفينكوفتشي - إيلوك؛ وفينكوفتشي - فوكوفار وأوسجيك - بيليي ماناستير - كنيزيفو.

كذلك ينبغي أن توفر عملية الأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا المساعدة الانسانية المستمرة للسكان في المناطق المحتلة وللسكان في الأنحاء التي تعرضت للعزل والحصار في كرواتيا نتيجة للأعمال العدائية، ولا سيما في منطقة دالماسيا الساحلية الجنوبية. وتقوم كرواتيا بإعداد تدابير مختلفة لتطبيع الظروف المعيشية في جميع أنحاء قوة الأمم المتحدة للحماية. ونحن على استعداد لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعادة إنشاء النظام المدرسي والرعاية الاجتماعية والصحية، ونظام المعاشات التقاعدية ودمجها مع بقية جمهورية كرواتيا. وسوف نصدر بطاقات هوية كرواتية لجميع المواطنين في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وكذلك جوازات السفر وغيرها من الوثائق وفقا للإجراء القائم.

ولإعادة فتح شبكة الإرسال العالية الفلطية خلال القطاع الجنوبي أهمية حيوية بالنسبة لملايين السكان الذين يقطنون دالماسيا، كما أنها تخدم مصالح السكان الصرب في القطاع الجنوبي. وينبغي أيضا القيام فورا بإعادة فتح خط أنابيب نفط بحر الأدرياتيك الذي يمر خلال جزء من القطاع الغربي وذلك لقيمته الاستراتيجية لجمهورية كرواتيا وللبلدان المجاورة في وسط أوروبا أيضا.

والحكومة الكرواتية على استعداد للبدء في محادثات مباشرة عن التطبيع ومسائل بناء الثقة وحقوق الأقليات مع الممثلين الشرعيين للسكان الصرب من كل قطاع من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، أي أولئك الذين تم انتخابهم في الانتخابات المحلية قبل نشوب النزاع. ونحن نعتقد اعتقادا قويا أن إحدى الخطوات الهامة في الولاية الجديدة والمنقحة لقوة الأمم المتحدة للحماية إنما تتمثل في تنظيم انتخابات محلية في أنحاء كرواتيا هذه تحت إشراف دولي، مع أخذ تعداد سنة ١٩٩١ في الاعتبار، فسنصل بذلك إلى الممثلين الشرعيين للسكان الصرب وغيرهم من السكان المحليين على جميع المستويات الحكومية. ونحن نرحب باشتراك الممثلين المنتخبين هؤلاء في أعمال مجلسي البرلمان الكرواتي.

ولا يمكن أن تشعر كرواتيا بالارتياح لنتائج العملية الجارية لقوة الأمم المتحدة للحماية، ولا للطريقة التي تؤدى بها هذه العملية. ومع أننا نُحيي الجهود الشجاعة لأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وإخلاصهم في العمل من أجل السلم، نجد لزاما علينا، مع الأسف، أن نُعرب عن عدم ارتياحنا لعدم الوفاء بأهم أحكام خطة فانس. ونرى أن ذلك مرجعه بالدرجة الأولى إلى الطابع المحدود لولاية قوة الحماية الحالية، التي ثبت أنها غير كافية لبدء ودعم عملية إعادة اللاجئين والرقابة على الحدود الدولية لكرواتيا، ونزع سلاح وحدات الصربيين شبه العسكرية وإعادة سلطة الحكومة الكرواتية، في "المناطق القرمزية" والمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة.

ويمثل قرار مجلس الأمن ٨٠٧ (١٩٩٣) الذي يزود قوات الأمم المتحدة للحماية بتدابير إضافية لحماية نفسها، نقطة انطلاق جيدة لتكثيف جهود تنفيذ خطة فانس، نظرا إلى أن تخويل مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة للحماية الحق في استخدام القوة عند الضرورة هو أمر ضروري لا للسلامة الشخصية لقوات الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا للوفاء بكافة الأحكام غير المنجزة من خطة فانس.

ورغم أن كرواتيا ملتزمة بالتعاون التام مع قوة الأمم المتحدة للحماية، فلا يمكننا أن نقبل بتمديد الولاية نفسها التي أساء الجانب الصربي استخدامها إساءة بالغة. إن المفاوضات وبناء الثقة أمران ضروريان ضرورة مطلقة، غير أنه لا يمكن بدء أو تنفيذ هذه العملية دون وجود ولاية معزّزة لقوة الأمم المتحدة للحماية وضمانات دولية لتأمين نتائج عملية السلم في المنطقة.

(توقيع) دكتور فرانيو تودمان
رئيس جمهورية كرواتيا

- - - - -